

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية

قسم المخطوطات

بداية المصطلح

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
قَالَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ الْعَالِمُ الْأَوْجَهُ الصَّدْرُ الْكَامِلُ
مُحْيِي الدِّينِ جَمَالُ الْأَسْلَامِ رُكْنُ الشَّرِيعَةِ مُقَدِّمُ النَّاهِلِ
رَبُّنَا الْأَسْبَابِ أَبُو مُحَمَّدٍ آدَامُ اللَّهِ سَعَادَةُ وَاسِعِ
بَطْنِ حَيَاتِهِ أَحْمَدُ اللَّهِ عَلَى مَا مَجَّ وَأَوَّلِي وَأَعْتَمَّ حَبْلِهِ
فِي الْأَخْرَةِ وَالْأَوَّلِي وَأَصْلِي عَلَى سِرِّهِ مُحَمَّدٌ النَّهْجُ الْأَبْنَاءِ
فِعْلًا وَأَفْضَحُ الْبُلْغَاءِ قَوْلًا وَعَلَى اللَّهِ وَحْيِهِ الَّذِي فُوعُوا
مَنَاجِبَ الْكُوكَبِ فَخْرًا وَطَوْلًا وَعِدْفَانِي
سَأَلْتُ إِمْلًا مَخْتَصِرًا فِي عِلْمِ النَّظَرِ يُوَضِّحُ قَوَاعِدَهُ وَيَلْبَسُ
قَوَائِدَهُ وَيَنْظُمُ فِي سِلْكِ الْحَقِّقِ فَرَايِدَهُ فَأَجَبْتَنِي إِلَى
ذَلِكَ مَعْنَمَا بِهِدَايَةِ اللَّهِ فِي تَلْفِيْقِهِ مَسْرُودًا بِلَطْفِهِ

إِلَى الْحَسَنِ تَوْفِيْقَهُ سَابِلًا مِنْ كَرَمِ اللَّهِ لِمَنْ أَضْمَرَ بِمَشَاغِلِهِ
النَّفْعَ عَاجِلًا وَالثَّوَابَ أَجْلًا وَقَسَمَتْهُ خَمْسَةَ أَبْوَابٍ
الباب الأول في بيان الحاجة إلى علم الجد
الباب الثاني في توطيد قواعد المناظر
الباب الثالث في أقسام الأدلة وبيان أحكامها
الباب الرابع في الاعتراضات وكيفية الجواب عنها
الباب الخامس في الترجيحات وما يتعلق بها
الباب الأول

في بيان الحاجة إلى علم الجد
إِعلم وفقنا الله وإياك أن معرفة هذا العلم لا يستغنى
عنها ناظر ولا يفتنى بدونها كلام المناظر لأن به

توضيح

يُتَبَيَّنُ صِحَّةُ الدَّلِيلِ مِنْ فُسَادِهِ حُرْبًا وَتَقْدِيرًا
وَتَفْصِيحُ الْأَسْئَلَةِ الْوَارِدَةِ مِنَ الْمُرَدِّ وَدَهْ إِجْمَالًا وَتَفْصِيلًا
وَلَوْلَا هَذَا لَأَسْتَبَدَّتْ التَّحْقِيقُ فِي الْمُنَاطَرَةِ بِالْمُكَابَرَةِ
وَلَوْ خَلَى كُلُّ مَدْعَى وَدَعْوَى مَا بَدَّوْهُ عَلَى الْوَجْهِ
الَّذِي تَخْتَارُ وَلَوْ مَكَّنَ كُلُّ مَانِعٍ مِنْ مَمَانَعِهِ مَا
يَسْمَعُهُ مَنِّي شَأْنًا لَدَى الْإِلْهِ وَالْحَبِطُ وَعَدِيمُ الضَّبْطِ وَإِنَّا
الْمُرَاسِمُ الْجَدِيلُ نَفِصِلُ بَيْنَ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ وَنُمَيِّزُ الْمُسْتَقِيمَ
مِنَ السَّقِيمِ فَمَنْ لَمْ يَخْطُ بِهَا عَلِيمًا كَانَتْ فِي مُنَاطَرَتِهِ
كَحَاطَبِ لَيْلٍ وَيَدُلُّ عَلَيْهِ الْأَسْتِثْقَاءُ فَإِنَّ الْجِدَالَ
مِنْ قَوْلِكَ جَدَلْتُ الْجَبَلَ أَجْدَلُهُ جَدَلًا إِذَا فَتَلْتَهُ
فَنَلَا حِكْمًا وَلَهُ بِهِدَا الْأَسْتِثْقَاءُ وَمَعْنِيَانِ أَحَدُهُمَا

أَنْ يَكُونَ اسْتِعْمَالُ الْآيَاتِ فِي مَخَافَةِ التَّنْظِيرِ سَبَبًا
لِقِتْلِ خَصْمِكَ إِلَى مُوَافِقَتِكَ بِتَوْجِيهِهِ أَدَلُّ لَكَ وَإِبْطَالِ
شُبُهَيْهِ **الثَّانِي** أَنْ يَكُونَ تَمَيُّنُ بَدَلِكِ لِكُونِهِ حُجْمًا
لِلْأَدَلَّةِ وَالْأَسْئَلَةِ وَالْأَجْوِبَةِ مَبْنِيًّا مِمَّا تُنْتَشِرُهَا بِقَوَائِمِهِ
الْمُعْتَبَرَةِ **فَإِنْ فُيِّلَ** لَوْ كَانَ لَدَلُّ لَكَ كَانَ إِخْلَالًا
الْأَوَّلِ بِهِ خِلَالًا وَلَا يَنْظُرُ دَلِيلُهُمْ **فَلَمَّا قَرَأَ الْآدِلُ**
كَانَتْ لَعْنَتُهُمْ **عَنْ** تَدْوِينِهِمْ **كَمَا** كَانَتْ لَعْنَتُهُمْ
عَنْ تَدْوِينِ اللَّغَةِ وَالنَّحْوِ وَالْعَرَبِ فَهَذَا قِيلَ فِي بَيْتِهِ
الْعُلُومُ هَكَذَا وَقَدْ حَدَّثَتْ نَصَائِبُنَا وَحَدَّثَتْ
دَوَائِبُنَا وَإِنَّمَا يَطْعَنُ فِي هَذَا الْفَنِّ مَنْ تَصَرَّفَ فِيهِ
عَنْهُ أَوْ قَلَّ نَصِيْبُهُ مِنْهُ لِيَمِيدَ لِنَقْصِيْبِهِ عِذْرًا

وجوه

وَمِنْ أَنْ كَرَضِيَا الشَّمْسِ نَهَارًا فَقَدْ اسْجَلْ عَلَى نَفْسِهِ
بِالْعَمَى مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُ **فصل** قَالَ الْعُلَمَاءُ
مَنْ الْمُؤْتَفِقُ عَلَى الْفَقِيهِ اللَّازِمُ لَهُ طَلِبُ الْوُقُوفِ عَلَى
حَقَائِقِ الْأَدْلَةِ وَأَوْضَاعِهَا الَّتِي هِيَ مَبَانِي فَوَاعِدِ الشَّرْحِ
وَهَذَا الْمَعْنَى هُوَ الْمَعْرُوعَةُ بِأُصُولِ الْفَقِيهِ وَلَهُ طَرَفَانِ
أَحَدُهُمَا اثْبَاتُ الْأَدْلَةِ عَلَى الشَّرَاطِطِ الْوَاجِبَةِ لَهَا
الثَّانِي خَيْرٌ وَجْهٍ الْأَسْتِدْلَالِ بِهَا عَلَى شَرْطِ
الْحُجَّةِ وَالْإِحْتِيَاظِ عَنْ مَكَامٍ وَجْهٍ الذَّلِيلِ وَغَيْرَاتِ
الْوَجْهِ عِنْدَ تَعَارُفِ الْأَحْتِمَالَاتِ فِي التَّفَارِيعِ وَهَذَا
الطَّرْفُ الثَّانِي هُوَ الْعِلْمُ الْمَوْصُوفُ بِالْجِدْلِ وَأَعْلَمُ أَنْ
اسْتِخْدَاجَ دَرَرِ هَذَا الْعِلْمِ مِنْ بَيَارِ مَطَاوِيهِ إِنَّمَا يَلُوكُ

تُحْقِقُوا الْأَمْثَلَهُ فِي مَضَارِ الْأَلْبِنَاسِ وَالْمَصْنُوعِينَ فِي عَذَا الْفَرْقِ
اقتصرنا في ذكر الأدلة على نظم خير أئمة أئمة
تقديرها تلك الأعلام على الدهن القادح أو الموقف
الشارح والذي أراه أن المبتدئ كما هو متجوه عن
سبيل الخريد فهو بمعزل عن التهدي إلى تقدير الدليل
الأبل إذا حقت الحقائق فتقدير الدليل اصنع من
سبكه وأصعب من نظمه ثم إعلام المبتدئ بكنه
الأسوله لا يغيبه عن إعلامه بكيفية إيرادها
وتركيب خصوص الأمور الفقهية على عموم الأسوله
الجدليه ولعمري أن استقصا الأمثلة مما عمل به سبابه
لكن ما لا يدرك بكنهه لا يدرك بكنهه فافتق

في العلم والظن الا اذا عرف تاخر العام للمعلوم فانه يكون
 ناسخا عند الاختلاف فيه يكون العمل بالمعلوم منهما
الدواع كل واحد منها خاص من وجه عام من وجه
 فلا ترجيح لاحدهما بل الخصوص فينظر الى العلم والظن والتقدم
 والتاخر على ما سبق **فصل** نقل عن الامام
 احمد رضي الله عنه انه قال تقدم السنة على الكتاب
 بطريقين الباري تخصيص العموم وما جرى مجراه وليس
 هذا منافضا لما ذكرناه من تقدم الكتاب
 على السنة لانه دل الدليل على كونه بياناً فترج
 باعتبار ذلك لانظر الى ترجيح النوع على النوع وعمل
 تقدم احمد النصن موافقة دليل الخبر والادلة احمد على

وجهمين وعلى قولنا انه يرجح بذلك هل موافقة الخضر ترج
 اهموافقة الاباحه على وجهين وانما كان النص موافقا
 للنفي الاصل فهل يستحق الترجيح بذلك فيه وجهان ولما
 الترجيح ما لقرينه بيان يكون جاريا على عموميه فترج
 على ما دخله التخصيص وكذلك ما نقلته الامه بالقول
 او اعتضد بدليل اخر ولو كان قياسا ويرجح المعضد
 بالكتاب على المعضد بالسنة والمعضد بالسنة
 على المعضد بالقياس والنص الوارد ابتدائا ترجح على النص
 الوارد على سبب الاجمال لخصاصه بالسبب ويرجح
 ما عمل به الخلفاء الراشدون في احمد الروايتين عن الامام
 احمد رضي الله عنه لان النبي صلى الله عليه وسلم امر بانبياءهم

وكذا قرينه افادت قوة ظن في مرجحه ولا يرجح
 ولا يرجح احد الخبرين بعد اهل المدينة كما نقل عن
 بعض الشافعية ولا بعد اهل الكوفة كما نقل عن
 بعض الحنفية واما ترجحات الاقضية فمن اوجه ثلثه
 احدها يرجح الى الاصل الثاني والعلة الثالث الى
 القرينه الاول فيما يرجح الى الاصل اذا كان حكم
 الاصل ثابتا بالاجماع يرجح على الثالث بالنص للامنه
 من النسخ وما ثبت بنص الكتاب مقدم على الثالث
 بالسنة وما ثبت بالمصروف مقدم على الثالث بالظواهر
 وما ثبت بالظواهر التي لم يخص مرجح على اثبت بالخصر
 منها وما ثبت بالظواهر مقدم على ما ثبت بالاقضية

مرجع

وكثرة الاصول مرجحه الثاني فيما يرجح الى العلة ترجح
 العلة الجمع عليها على المختلف فيها وترجح بمقدار قوه دليلها
 التي اثبتها والقوه في الادله بحسب المراتب على ما سلف
 من تقديم الاجماع ثم النصوص ثم الظواهر ثم الاقضية
 ثم يرجح كل فرد من هذه في نوعه بكل ما
 يكسبه قوه ظن على ما بيناه ومن العلماء من جعل العلة الشرعية
 على وزان العلة العقلية ورجحها بزيادة القرب منها ومنهم
 من نظر الى الاتقان عليها ورجحها بكثره القابلين بها
 وترجح العلة المطردة على غير المطردة واختلف في ترجح
 المتعاضد والمناسبه مرجحه على الطردية والمتعاضد
 على القاصر وقيل ترجح القاصر وقيل يتساوىها وذات

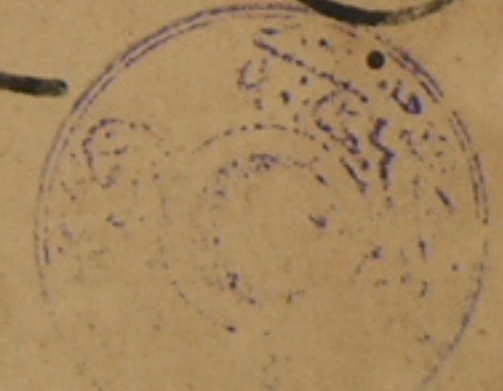
على ما سلف

الوصف الواحد ترجح على ذات وصفين فصاعداً لأن احتمال
 الخطأ بعد وعلى ذلك ففسر الترجيح والدوران الحاصل
 في صورته واحده ترجح على الدوران الحاصل في صورته بقوته
 الظن في الأول **الثالث** الترجيح بالقراين كموافقه
 دليل آخر ومذهب في مذهب من الصحابة والتابعين
 رضوان الله عليهم اجمعين والجملة المعنيه عن البسط في التفصيل
 ان كل ما اثار عليه ظن من قرينه لفظيه او حاله في
 مرجحة فثبته لذلك والله الموفق خير الجدل والحمد

من يدعي
 العلم

لله رب العالمين وصلى على سيدنا محمد وآله اجمعين
 وقع من كنيته يوم الثلاثاء عاشر ربيع الاول سنة
 اربع وثلثون

بلغ مقابلة نسخة
 عليها المصنف
 الله تعالى والله



نَهْأَلَه
أَلْمَفْطُوهْ